



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن دائمي العضوية

ازاء الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣

م.و. حيدر عبد كاظم

أ.و. قاسم محمد عبد علي

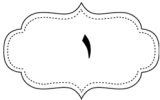
كلية العلوم (السياسية) - جامعة (النهرين) كلية العلوم (السياسية) - جامعة بغداد

لم تكن أزمة الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) قد خلقتها أوضاع سياسية طارئة، بل كانت نتيجة طبيعية لتخطيط مُسبق للإدارة الأمريكية للهيمنة على المنطقة، التي هيئة الظروف والبيئة الدولية لحدوثها، مُستغلة الإرباك الذي انتاب النظام العراقي في تلك الفترة، من وضع اقتصادي سيء بعد خروجه من الحرب مع إيران، والتلاعب بأسعار النفط العالمي. إلى جانب سياسة إعلامية اشتغلت عليها الماكينة الإعلامية الأمريكية، باتجاه التهينة النفسية لدفع العراق إلى غزو الكويت عام ١٩٩٠.

Abstract

The second Gulf crisis (1990-1991) was not created by emergency political conditions, but it was a natural result of prior planning of the American hegemony over the region, which created the international conditions and environment for its occurrence, taking advantage of the confusion that afflicted the Iraqi regime during that period, from a bad economic situation after Out of the war with Iran, and manipulation of global oil prices. In addition to a media policy that the American media machine worked on, towards the psychological preparation to push Iraq to impose on Kuwait in 1990.

الكلمات المفتاحية: مجلس الامن، السلوك التصويتي، الحرب الامريكية، العراق





المقدمة

مثلت الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله في ٩ نيسان عام ٢٠٠٣ محطة فارقة في تاريخ مجلس الأمن ، في كيفية التعاطي مع الأزمات الدولية في ظل نظام دولي هيمنت على مقاليد الولايات المتحدة الأمريكية ، مدفوعة باستراتيجيات جديدة لتنفيذ اجندات سياستها الخارجية .

وبالمقابل كان لظهور متغيرات على الساحة الدولية التي مست أحد الأقطاب الرئيسة في النظام الدولي القديم القائم على ثنائية القطبية (تفكك الاتحاد السوفيتي) ، ترك أثره على رسم الخارطة العالمية ، وعلى طبيعة السلوك التصويتي للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، والتي عبرت بالضرورة عن مواقف هذه البلدان السياسية تجاه القضايا المطروحة للمناقشة والتصويت ، فضلا عن عملية التوظيف الأمريكي للأحداث الدولية بما يخدم النهج الجديد بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الواضحة على النظام الدولي ، فضلا عن وجود إدارة أمريكية اعتمدت أسلوب الحرب الاستباقية كنهج جديد في استراتيجيتها على مستوى السياسة الخارجية، وهو نهج أُريد منه تسويق الحرب على المستوى الداخلي الأمريكي بذريعة حماية الأمن القومي الأمريكي .

أنّ المدة الممتدة من بداية الأزمة الخليجية الثانية ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٣ ، لم تكن مدة ساكنة بل طالتها متغيرات عديدة على المستوى العالمي ، ليس أقلها ، أن الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن قد وعث اثر ومقاصد السياسة الأمريكية الجديدة ، القائمة على أساس الهيمنة ، لذا نلاحظ أن روسيا الاتحادية قد استعادت قوتها بوصفها قوة مؤثرة ، وأدركت طبيعة دورها كقوة عالمية لها مصالحها المختلفة او المتقاطعة احيانا مع المصالح الأمريكية ، كما أنّ الصين هي الاخرى أدركت خطورة الانسياق وراء السياسة الأمريكية الامر الذي يهدد مصالحها الاقتصادية باعتبارها الدولة ذات الاقتصاد المتنامي عالمياً ، ووجدت فرنسا عضو حلف شمال الاطلسي إن السياسة الأمريكية سائرة باتجاه فرض رؤاها على القارة الأوروبية ،



دون مراعاة لمصالح حلفائها وأصدقائها . لذا فإن الأجماع الدولي الذي قاده الولايات المتحدة الأمريكية مباشرةً بعد الحرب الباردة ، بدأ بالانفراط لصالح مواجهة ورفض داخل مجلس الأمن، والذي جسده عملية المعارضة لمنحها التفويض بالحرب على العراق عام ٢٠٠٣ .

مشكلة البحث .

تتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة على عدد من الأسئلة وهي :

- ١- ماهي الدوافع الرئيسة للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ؟
- ٢- كيف تعامل مجلس الأمن بأعضائه الدائمين إزاء السلوك الأمريكي في المجلس ؟
- ٣- لماذا لم تحظى هذه الحرب بالشرعية الدولية ، ولماذا لم يمنحها مجلس الأمن غطاء قانونياً ؟ وكيف كان السلوك التصويتي للأعضاء الدائمين في المجلس من الاندفاع الأمريكي للحرب على العراق ؟ .

فرضية البحث .

وضعت الدراسة فرضية مفادها ، إن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ، كانت بمثابة تجسيد للسياسة الخارجية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة ، التي كان أبرز صورها الانفراد في رسم عالم جديد يتطابق مع استراتيجيتها الكونية في قيادة العالم بعد ان اطلق بعض الساسة الأمريكان عليه بالقرن الأمريكي .

حدود البحث .

للدراسة حدود مكانية ، زمانية وموضوعية ، هي :

- ١- الحدود المكانية ، العراق .
- ٢- الحدود الزمانية عام (٢٠٠٣) .
- ٣- الحدود الموضوعية ، الدوافع الأمريكية للحرب على العراق ، وسلوك الأعضاء الدائمين منها ، والتكيف القانوني للحرب ؟



ومن أجل وضع مقاربة واضحة للسلوك التصويتي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حول الحرب على العراق ، لا بد من دراسة دوافع هذه الحرب ، ومواقف هذه الدول إزاء المسوغات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية . لذا فقد جاء هذه الدراسة على مبحثين ، الأول بعنوان : الدوافع الرئيسة للحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ، والمبحث الثاني : السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية إزاء شرعية الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ .

المبحث الأول

الدوافع الرئيسة للحرب على العراق واندحاله عام ٢٠٠٣

عند الحديث عن دوافع أي حرب ، يكون من الضروري التعرف على ما تمثله منطقة ما في الفكر الاستراتيجي لتلك الدولة ، وهذا يعني أدراك الأهمية بالأبعاد الثلاثية ، السياسية والاقتصادية والجيوستراتيجية . وطبيعي إن للولايات المتحدة الأمريكية أدراك يشمل كل هذه الأبعاد فيما يخص حربها على العراق ، والتي لا يمكن أن تأخذ هذه القوة وهذا الاندفاع من دون وجود أشخاص مؤثرين يحملون أفكار تقوم على مبادئ الهيمنة ومؤمنين بسياسة القوة في فرض إرادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ، هؤلاء هم "المحافظون الجدد"^(١) ، الذين ظهر نفوذهم بقوة في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" (٢٠٠١-٢٠٠٩)، لذلك

١ - المحافظون الجدد : هم مجموعة من الأشخاص بدأ ظهورهم في مطلع السبعينات من القرن الماضي ، عملوا في الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، بدأ يظهر نفوذهم بقوة في إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب ، ومؤسس هذا التيار هو المفكر اليهودي الألماني (ليو شتراوس) الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٨ ، والمحافظون الجدد يقفون على أقصى اليمين ، كما أنهم يميلون إلى الاهتمامك في قضايا السياسة العالمية ويدعون دائماً إلى زيادة التدخل الأمريكي في الشؤون الدولية ، ويرون إن القوة العسكرية يجب أن تبقى أساساً للسياسة الخارجية الأمريكية وضرورة الهيمنة على العالم . ومثلت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ فرصة ذهبية لتنفيذ أفكارهم في شكل مشاريع تترجم رؤيتهم لما يجب أن تكون عليه الولايات المتحدة الأمريكية والعالم . للمزيد يُنظر : أزهر وناسي ، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، جامعة الحاج الأخضر ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٤ .



كان خيار الحرب هو خيار هذه المجموعة في نقل أفكارها من الناحية النظرية إلى الناحية التطبيقية .

هنا يكون من المفيد التفريق بين موضوعين بشأن الحرب الأمريكية على العراق ، الأول يتعلق بمفهوم الدوافع ، والذي يعني هنا الأهداف الحقيقية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها بشن الحرب واحتلال العراق ، و الثاني ، له علاقة بتسويق أسباب هذه الحرب ، والتي تدخل في خانة المبررات لها ، وهي لا يمكن أن تصلح إلا لتطويع الرأي العام المحلي والدولي للحصول على الدعم والمساندة ، أو في الأقل عدم الاعتراض . لذا فإن الدراسة ستقتصر على البحث في الدوافع المعلنة والتي ساقتها الإدارة الأمريكية بعد حرب أفغانستان ٢٠٠١ ، والتي كشفت الأجندة التي اعتمدها لمنحها الشرعية الدولية والمقبولية لدى الداخل الأمريكي ، هذه الدوافع هي :

أولاً : اتهام حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل .

ان الاتهامات الموجه للعراق بشأن امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ، هي أحد المسوغات التي تمسكت بها الإدارة الأمريكية في فرض الحصار وشن الحرب عليه في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ ، ومنذ تولي الرئيس "جورج بوش الأب" إدارة البيت الأبيض اعتمدت إدارته استراتيجية على الربط بشن الحرب على العراق باتهام امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل ، وبالتحديد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، معللة ذلك بأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، التي أظهرت للعيان مدى الخطورة التي تنجم عن حيازة وانتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عموماً والعراق خصوصاً^(٢). ويظهر أن حجة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل حجة متجددة في سياق الغزو الأمريكي للعراق ، وتعود خلفيات هذه القضية إلى سنوات حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، إذ كان من بين أهم دوافعها فضلاً عن إخراج العراق من

٢ - أحمد إبراهيم محمود ، العراق وأسلحة الدمار الشامل ، أبعاد الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية ولجنة اليونسكوم ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣-٤٤ .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

الكويت ، تجريد العراق من أسلحته التي قد تمكنه من القيام بعدوان جديد على جيرانه . ومنذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي تلاحقت قرارات مجلس الأمن حول ضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتفكيك برامجه الصاروخية ، وقد استحدث مجلس الأمن في هذا السياق العديد من لجان التفتيش الدولية المؤقتة مثل لجنة يونسكوم (UNSCOM) ولجنة ينموفيك (UNMOVIC) للتحقق والتفتيش والمراقبة لتزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتقرير مدى التزامه بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة^(٣) .

وقد بدأ المسؤولون الأمريكيون بالحديث صراحة عن رغبة جادة للتدخل العسكري في العراق والإطاحة بنظامه تحت ذريعة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل وسعيه الدؤوب لتطويرها . مما يجعله مصدراً خطراً للأمن القومي الأمريكي والإقليمي والدولي ، لا سيما إن الادعاءات الأمريكية باستئناف العراق نشاطه التسليحي ازدادت ومنذ عام ١٩٩٨ (وهو تاريخ توقف أنشطة التفتيش الدولية) ، وهو على وفق الادعاء الأمريكي يعد انتهاكا للقرارات الدولية ، ومن هنا بدأ المسؤولون الأمريكيون يروجون لفكرة غزو العراق وتجريده من هذه الأسلحة^(٤) .

واستمرت الاستراتيجية الأمريكية تجهد نفسها في سبيل اثبات حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل كذريعة ساقبتها لأجل إقناع مجلس الأمن والضغط عليه لاستصدار قرار يسمح لها بشن العدوان عليه ، وأذعن المجلس لذلك بإصدار قرار (١٤٤١) الذي فرض على العراق السماح بعودة المفتشين الدوليين من دون عوائق ، وكان القرار بمثابة إنهاء العمل السياسي لمجلس الأمن مع العراق والتمهيد لعمل عسكري ضده . وفي خطابه عن حالة الاتحاد في كانون الثاني ٢٠٠٣ طالب الرئيس بوش الأبن المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم تجاه أسلحة الدمار

٣ - محسن علي جاد ، الهجوم الأمريكي البريطاني على العراق من وجهة نظر القانون الدولي ، سقوط الحرب الوقائية ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٦ .

4 - Joseph Cirincione , Jessica T, Mathews , WMD in Iraq , evidence and implications , Carnegie Endowment for International Peace , Washington , 2004 , p63.



الشامل العراقية " مؤكداً أن نظام صدام حسين خطير ويزداد خطورة"^(٥) . وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية في أي بلد لها مهمتان أساسيتان فيما يتعلق بالحرب ، الأولى ، تكمن في العمل على معرفة الأسباب والدوافع الرئيسة التي تؤدي إلى صنع قرار الحرب ، والثانية ينحصر دورها في إدارة العمل الدبلوماسي من أجل تجنب اللجوء إلى الحرب . مع ذلك كان موقف الخارجية الأمريكية قائم على معرفتها التامة بالدوافع الرئيسة للحرب على العراق ، لذلك كانت لا تعبر اهتمام للمبادرات الدبلوماسية ، وسمحت بالتدخلات التي حصلت من قبل وزارات ومؤسسات أخرى في أثناء عملية صنع قرار الحرب (وزارة الدفاع والمخابرات المركزية) ، التي وصفت بأنه تدخل أكثر مما هو معتاد عرفياً ودستورياً في الولايات المتحدة الأمريكية^(٦) .

وبعيداً عن مجلس الأمن وقراراته ، عملت مؤسسات صنع القرار الأمريكية والمؤثرة فيه باتجاه جمع (ادلة واهية) وسوقها كمسوغات للتحضير للحرب على العراق ، وجاء حديث مدير وكالة المخابرات المركزية ، آنذاك (جورج تنيت) عن وجود معلومات أمريكية مفادها إن العراق حاول منذ عام ١٩٩٩ - ٢٠٠١ شراء خمسمائة طن من أوكسيد اليورانيوم من النيجر ودول أفريقية أخرى^(٧) ، ليدفع باتجاه إيجاد قناعة لدى الرأي العام الخلي والدولي العراق نحو امتلاك سلاح نووي . وحتى داخل وزارة الخارجية الأمريكية كانت هناك أصوات متشددة تدفع نحو الحرب بحجة حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل ، أمثال (جون بولتون) نائب وزير الخارجية ، و (ريتشارد هاس) مدير تخطيط السياسات الخارجية ومدير برنامج الأمن

٥ - نقلا عن : بيتر غالريث ، نهاية العراق ، ترجمة أياد أحمد ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ١١٩ .
٦ - ريبوار كريم محمد ، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجه (حرب عام ٢٠٠٣ نموذجاً) ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٦ .
٧ - جعفر ضياء جعفر و نعمان النعيمي ، الاعتراف الأخير حقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٤ .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

القومي الأمريكي ، الذين كانوا من دعاة فرض عقوبات شاملة ليس على العراق فقط ، بل على كل الدول التي تمتلك أسلحة دمار شامل (سوريا ، كوريا الشمالية ، و إيران)^(٨) .
ومن الجدير بالذكر هنا ، إن الادعاءات الأمريكية بشأن امتلاك العراق لهذه الأسلحة قبل الحرب ، كانت تعتمد على معلومات الدوائر الاستخبارية ، التي قدمت الكثير من التقارير ، تخلص إلى أن العراق ينشط في تطوير برنامج نووي ومنتام . ولعل أهم وأبرز التقارير التي قدمتها دائرة المخابرات الأمريكية لدعم فرضيتها هو تحليل الوثائق المتعلقة بتقرير يورانيوم (العراق - النيجر) في تشرين الأول عام ٢٠٠٢ ، مفادها أن هناك مساعي عراقية للحصول على عنصر اليورانيوم من أفريقيا عن طريق وكلاء تابعين للمخابرات العراقية^(٩) . ومن أجل تحشيد الرأي العام الدولي واقناعه بجيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل ، أكد وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) أمام مجلس الأمن في الثالث من شباط عام ٢٠٠٣ على ثلاثة نقاط أساسية^(١٠) :

- ١ - استخدام الرئيس العراقي أسلحة الدمار الشامل ضد الدول الأخرى (إيران) ،
و ضد شعبه (الأكراد) ، وعدها سابقة في التعامل الدولي .
 - ٢ - لم يتم محاسبة الرئيس العراقي حول القدرة الضخمة للأسلحة الكيميائية التي يمتلكها .
 - ٣ - المعلومات غير الصحيحة في الاعلانات والوثائق والسجلات التي قدمها العراق إلى
لجان التفتيش حول أسلحة الدمار الشامل .
- وبقيت الولايات المتحدة الأمريكية مستمرة في حملتها الدعائية بشأن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، إذ تحدث "جورج بوش الأب" عن العراق في ١٢ أيلول ٢٠٠٢ وأشار إلى

٨ - عصام عبد الشافي ، مؤسسات صنع القرار الأمريكية و إدارة الأزمة العراقية ، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٢ ، القاهرة ، نيسان ٢٠٠٣ ، ص ١٠١ .

٩ - خالد حداد ، تقرير حول دوائر المخابرات المركزية ، تقديرات المعلومات المتعلقة بالعراق قبل الحرب ، النتائج العامة ، أسلحة الدمار الشامل ، مجلة الفكر السياسي ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، العدد (٢٠) خريف ٢٠٠٤ ، النسخة الالكترونية .

١٠ - عصام عبد الشافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١ .



شراء العراق لآلاف من أنابيب الألمنيوم ذات القوة العالية ، وقال إنها : (تستعمل لتخصيب اليورانيوم من أجل إنتاج الأسلحة النووية)^(١١) .

كما أصدر البيت الأبيض في ١٢ أيلول ٢٠٠٢ وثيقة بعنوان (عقد من الخداع والتحدي) وذكر فيها عن انتهاكات "صدام حسين" لستة عشر قراراً من قرارات مجلس الأمن خلال العقد المنصرم ، كما ذكر في الوثيقة ذاتها ، وتحت عنوان (الأسلحة النووية) ما نصه : (كان صدام حسين يمتلك برنامجاً للتسلح النووي قبل حرب الخليج الثانية ، وهو مستمر في العمل حالياً لتطوير سلاح نووي) واعتمد على تقرير " المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية " الصادر في ٩ أيلول ٢٠٠٢ والذي اعتبر إن أسلحة الدمار الشامل العراقية " مقلقة " وأن بمقدور "صدام حسين" أن يصنع قنبلة نووية خلال أشهر معدودة إذا تمكن من الحصول على مادة انشطارية^(١٢) .

لقد اعتمدت هذه الوثيقة ومن خلال المعلومات التي تضمنتها بأنها حقائق جديدة حول المزاعم الأمريكية ، وهذا ما وضحه الناطق باسم البيت الأبيض (اري فليشر) في ٢٤ أيلول ٢٠٠٢ واعتبر إنها أتت بجديد وخصوصاً بالنسبة إلى المدة ٤٥ دقيقة التي تكفي "صدام حسين" لأطلاق صواريخه البيولوجية و الكيماوية^(١٣) .

ولعل أبرز ما طرحه الأمريكان من معلومات بشأن حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل والاستعداد للحرب من أجل نزعها ، هو ما ساقه "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع الأمريكي ، ومستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي "كوندوليزا رايس" في وثيقة سرية نشرها البيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠٠٣ تتضمن " أدلة دامغة " على (أن معظم الوكالات تعتقد بأن

١١- شيلدون راميتون و جون ستوبر ، أسلحة الدمار الشامل ، استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق ، ترجمة مركز العربي والترجمة ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٧ .

١٢- وليد شحيط ، امراطورية المحافظون الجدد : التضليل الإعلامي وحرب العراق ، دار الساقى ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ٢٠ .

١٣- المصدر نفسه ، ص ٢٨ .



الاهتمام الشخصي لصدام حسين ومحاولات العراق النشطة للحصول على مواد لصنع أسلحة نووية تقدم أدلة دامغة على أن صدام حاول إعادة تنشيط جهود تخصيب اليورانيوم لبرنامج الأسلحة النووية العراقي (١٤).

واخيراً جسّد الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ أيلول ٢٠٠٢ حين أصر بقوله إن على دول العالم أن تتخذ موقف أكثر حزمًا وقوة اتجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية ، ورأى أن القيام بعملية عسكرية ضد العراق سيكون أمراً لا يمكن تجنبه ما لم تتخذ الأمم المتحدة قراراً جديداً وتجبر العراق على التخلي عن الأسلحة التي يمتلكها ، حتى وإن نُفذت العملية بصورة فردية وبدون مساعدة الأمم المتحدة ، وتميز الخطاب بتهديد شديد للأمم المتحدة والعراق (١٥).

وهكذا فإن الدعاوي بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل كانت من أهم الدوافع المعلنة للحرب الأمريكية على العراق والتي ظلت ترافق تصريحات المسؤولين الأمريكيين قبل وفي أثناء وحتى بعد الحرب لمدة من الزمن .

ثانياً : إسقاط النظام ونشر الديمقراطية .

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية هدف تغيير نظام الحكم في العراق من ضمن الأهداف الرئيسة في سياستها الخارجية ، وبدأت تسوق هذا الهدف اعلامياً وعلى المستويين الداخلي والخارجي ، واتخذت من دعوى استبدال النظام الدكتاتوري الاستبدادي بنظام

١٤ - لندن تطالب تحقيقاً "عاجلاً" بشأن مقتل الحير ديفيد كيلبي ، صحيفة الوسط ، البحرين ، العدد ٣١٧ ، ١٩ تموز ٢٠٠٣ .
متاح :

<http://www.alwasatnews.com/news/321400.html>

١٥ - باسم كريم سويدان الجنابي ، مجلس الأمن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣ دراسة في واقع النزاع ومدى مشروعية الحرب ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٧ .



ديمقراطي آخر يقوم على مبدأ احترام حقوق الإنسان " ضرورة " ونموذجاً يجتذى به في دول الشرق الأوسط^(١٦) .

وانطلاقاً من التغيير الذي وقع في السياسة والاستراتيجية الأمريكية في أعقاب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، وفي ضوء أهداف فريق "الخافطين الجدد"^(١٧)، يمكن الاستنتاج أن الأهداف السياسية والاستراتيجية التي حكمت السلوك السياسي الخارجي الأمريكي في الأيام الأخيرة قبل الحرب تمحورت حول ضرورة إسقاط نظام "صدام حسين" ، استكمالاً لهدف سياسي آخر لم يتحقق في حرب الخليج الثانية ، واستكمالاً لتدمير القوات العراقية ببعدها التقليدي وغير التقليدي ، وهو ما يدخل ضمناً في اطار التعهد الأمريكي بضمان أمن إسرائيل .

ومن المهم الإشارة هنا بصدد الخلاف الظاهر بين أقطاب السياسة الأمريكية والذين وصفوا بالمعتدلين والمتشددين ، إنه خلافاً لا يمس جوهر الهدف المرسوم ، إنما خلاف في الآليات المستخدمة ، من جهة ، ومن جهة أخرى لإيجاد أرضية مناسبة محلياً (الرأي العام الأمريكي) و دولياً ، بهدف الحصول على دعم مجلس الأمن لخطوة الحرب وإسقاط النظام العراقي ، وهذا ما يكشفه وجود فريقين داخل الإدارة نفسها وبين الإدارة والكونجرس . ففي داخل الإدارة برز فريقان أحدهما يتزعمه "ديك تشني" نائب الرئيس و "دونالد رامسفيلد" وزير الدفاع و "كوندوليزا رايس" مستشارة الرئيس للأمن القومي و "بول وولفوويتز" نائب وزير الدفاع ، والثاني يتزعمه وزير الخارجية "كولن باول" . ولا يختلف الفريقان حول الموقف النهائي وإنما بشأن إدارة الموقف : الأول : يرفع لواء الحرب والتشدد وإطاحة النظام العراقي بغض النظر

١٦ - محمد أحمد ، الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣ م بحث في الأسباب والنتائج ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية ، المجلد (٢٠) ، العدد (٣ ، ٤) ، دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص ١٢٤ .

١٧- يمكن معرفة أهداف فريق الخافطين الجدد ، من خلال الرسالة الموجه إلى الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٨ ، يحتون فيها الرئيس على انتهاء فرصة خطاب الاتحاد لإطلاق استراتيجية جديدة تؤمن مصالح أمريكا وأصدقائها حول العالم ، وإن على هذه الاستراتيجية أن تهدف قبل كل شيء لإزاحة "صدام حسين" من السلطة . للمزيد ينظر : عبد الوهاب القصاب ، الغزو وأطروحات الخافطين الجدد لفتحت العراق ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الدوحة ، ٢٠١٣ ، ص ٨ .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

عن الموقف الدولي ، أما الثاني : فإنه يؤيد منهجاً وطريقاً يوصل إلى الهدف نفسه ليس بالطريق القمعي للمجتمع الدولي وإنما من خلال الطريق السياسي الذي يمكن أن يتطلب مدة أطول من الوقت ولكنه ينتهي إلى التغيير في العراق عبر الحرب^(١٨).

وتماشياً مع مسعى إسقاط النظام العراقي عن طريق الحرب ، فوض الكونجرس الرئيس "بوش الأب" في ١٠ تشرين الأول ٢٠٠٢ صلاحيات شن الحرب^(١٩)، وبدت مؤسسات صناعة القرار الأمريكي نفسها تضغط على مؤسسات صناعة القرار الدولي الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان الرأي الدولي مشدوداً إلى جلسات الكونجرس أكثر من انشداده إلى جلسات مجلس الأمن ، ولا شك إن استخدام الإدارة الأمريكية لكل أدوات الضغط على العراق وعلى المنظمة الدولية أثر في النهاية في صدور القرار رقم ١٤٤١ بالشكل الصارم الذي صدر به^(٢٠).

كان أمام صانعي القرار الأمريكي أربعة خيارات متاحة كبداية لحرب شاملة على العراق ، توزعت بين سياسة الاحتواء ، الاستمرار بعمليات النفطية ، الاكتفاء بتوجيه ضربات صاروخية لفترة طويلة ضد هياكل النظام العراقي السياسية ، أو خيار الحرب الشاملة لإسقاط نظامه .

كان الخيار الأخير الذي اجتمعت عليه الإدارة الأمريكية ، وقد شجع على هذا الخيار وساعد عليه ما ثبت عن فشل النظام العراقي في اتخاذ قرارات سياسية رشيدة ، لا سيما فيما يتعلق منها بمسائل السلم والحرب . كانت الإدارة الأمريكية على يقين مسبقاً بهزيمة النظام

١٨ - ريبوار كريم محمود ، عملية صنع قرار الحرب على العراق في الولايات المتحدة الأمريكية ونتائجه (حرب عام ٢٠٠٣ نموذجاً) ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ١ ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٥ .

١٩ - الكونجرس يمنح بوش تفويضاً بالحرب ، ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٢ ، بي بي سي عربي ، متاح :

http://news.bbc.co.uk/hi/Arabic/news/newsid_2318000/2318287stm

٢٠ - معتن سلامة ، العلاقات السياسية العراقية الأمريكية ١٩٧٩ - ٢٠٠٣ ، الجزيرة ، متاح :

<http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1>



العراقي ، نتيجة لدراسات اجرتها أجهزة المخابرات الأمريكية حول طبيعة النظام ودائرة صنع القرار فيه .

ومن جانب آخر استغلت الإدارة الأمريكية أزمة العراق مع المجتمع الدولي في تبني استراتيجية جديدة تعتمد نهج جديد مرتكزه يقوم على دعاوى نشر الديمقراطية ، ففي خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢ ، أوضح الرئيس بوش الأب " إن جلب الديمقراطية للعراق من شأنه أن يلهم الإصلاحات في العالم الإسلامي" (٢١). وفي ٢٦ آب ٢٠٠٢ تحدث نائب الرئيس ديك تشيني في مؤتمر للمحاربين القدامى " إن الغزو يمنح شعوب المنطقة اغبة للحرية وفرصة لتعزيز القيم ولسلام دائم" (٢٢) .

وعملت الماكنة الإعلامية الأمريكية في طرح ايديولوجية (القوة الخيرة) ذات الآفاق الإنسانية لتجد في مسوغ إهماء النظام القمعي العراقي السابق واستبداله بنظام ديمقراطي ، خير حجة اكتسبت مزيداً من الأهمية ونهج يعتمد على أسس نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات والتذرع بأن تلك المسائل أصبحت تحتل مكانة الصدارة في الاستراتيجية الأمريكية (٢٣) .

وكانت أولى الخطوات المهمة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ، حصولها على قانون " تحرير العراق " الذي تم اقراره من الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٨ ليصبح نافذ المفعول ومُلزماً للرئيس الأمريكي ، وتضمن قانون تحرير العراق سبعة أقسام ، أكد بصورة عامة على ضرورة إزالة النظام العراقي ، إذ جاء في القسم الثالث " على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتبع

21- Alexander alessandro , the Bush Administration' s Decision to Invade Iraq: the Question of Rationality and Groupthink , Loughborough University , Department of Politics , 2010 , p21 .

22 – Office of the Press Secretary. "Vice President Speaks at Veterans of Foreign Wars (VFW) 103rd National Convention" August 26 , 2002 , Accessed December 15, 2014 <http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/08/20020826.htm>.

23 – Ipek Danju , Yasar Maasoglu and others , The Reasons Behind U.S. Invasion Of Iraq , World Congress of Administrative and Political Sciences-ADPOL 2012 , Published by Elsevier Ltd , 2013 , p686.



سياسة مساعدة الساعين لإزالة النظام الذي يترأسه (صدام حسين) من السلطة في العراق والتشجيع على ظهور حكومة ديمقراطية لتحل محل هذا النظام^(٢٤).

ولحق ذلك عملية تسويق بصياغة جديدة لهدف الحرب على أعلى المستويات في الإدارة الأمريكية ، ليس أقلها تصريح الرئيس "بوش الأب" إن هدفنا - إقامة أنموذج ديمقراطي غربي للحكم في العراق ، يكون له صدى في بقية العالم العربي والإسلامي ، ويكون مركز الهام إلى بقية الدول العربية والإسلامية^(٢٥) .

وهكذا اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية لحرب العراق ، بمسوغات تغيير النظام ونشر الديمقراطية ، وهي بطبيعة الحال مسوغات عملت عليها مؤسسات صنع القرار ومراكز البحوث الأمريكية ، ومن خلفها ماكنة إعلامية هائلة .

ثالثاً : الحرب على الإرهاب .

جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ ، وما تبعته من تداعيات على المستوى الدولي والإقليمي من تضامن دولي مع الولايات المتحدة الأمريكية لتعطي الضوء الأخضر لها بتزعم تحالف دولي لمكافحة الإرهاب في العالم ، لذلك جعلت الولايات المتحدة الأمريكية من مكافحة الإرهاب هدفاً محددًا لسياستها الخارجية فاندفعت بقوة لرد عسكري على العمليات الإرهابية التي تعرضت لها ، وأجبرت دولاً عديدة من خلال ضغوط دبلوماسية ، وسياسية و اقتصادية للرضوخ للسياسة الأمريكية الجديدة في الحرب على الإرهاب ، وإلا ستواجه عقوبات وتهديدات حقيقية ، أو تعد من منظورها الخاص دولاً مع الإرهاب ، بناءً على تصريحات قياداتها السياسية . فبدأت تعمل على حشد دولي كبير من حلفائها وأعدائها السابقين من أجل ضمان مواجهة العدو الجديد والمتمثل في الإرهاب ، معتمدة في الوقت نفسه على

٢٤ - ريوار كريم محمود ، العلاقات العراقية الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ١٦٣ .

٢٥ - عماد القعقور ، سياسة أمريكا في مكافحة الإرهاب ، دار الفارابي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠١٦ ، ص ١٣٦ .



قرارات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة لاسيما قراري مجلس الأمن ، القرار (١٣٦٨) الصادر في ١٢ أيلول ٢٠٠١ و القرار (١٣٧٣) الصادر في ٢٨ أيلول ٢٠٠١ بالتدخل في أفغانستان تحت مسوغ الدفاع الشرعي ، لتتوجه فيما بعد أنظار الولايات المتحدة الأمريكية صوب العراق ، ودول أخرى بدعوى علاقتهم بأحداث الحادي عشر من أيلول وقبول القاعدة^(٢٦).

إن متابعة حيثيات قراري مجلس الامن المرقمين ١٣٦٨ ، ١٣٧٣ تُبين بأن الولايات المتحدة الأمريكية مارست أسلوب التهيب والترغيب من أجل الزج بأعضاء الجماعة الدولية للدخول في تحالفها ضد الإرهاب ، ومن ثم صنفت كل من يتخلف عن ذلك بالإرهاب ، غايتها من ذلك ، جعلها مواجهة دولية ضد الإرهاب من جهة ، وتكريس مفهومها الخاص بالإرهاب من جهة أخرى . ويرز في هذا السياق السياسة التي اتبعتها الإدارة الأمريكية لتغيير مواقف روسيا الاتحادية و الصين الشعبية باعتبارهما دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن .

١ - روسيا الاتحادية : سادت الشكوك أول الأمر لدى الروس من قضية بناء تحالف دولي ضد الإرهاب ، واشترطت للمشاركة ، ضرورة موافقة مجلس الأمن على تلك العمليات واستصدار قرار يوفر لها الغطاء الشرعي الدولي ، وتقديم الولايات المتحدة الأمريكية الضوابط التي تكفل معاقبة المسؤولين عن عمليات الحادي عشر من أيلول ، وأخيراً عدم استخدام معايير مزدوجة في التعامل مع قضية الإرهاب الدولي ، وهي بذلك تلمح إلى الإرهاب الشيشاني التي تعاني ٢ - الصين : أرادت الصين اغتنام فرصتها كشريك استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وليس منافساً لها، لما يتضمنه ذلك من تحديات في حركتها الاقتصادية الصاعدة، فضلاً عن الحصول على دعمها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (وهو ما حصل بالفعل)، وفي الوقت

٢٦- أبوهداش احجوها، الاستراتيجيات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، كلية الحقوق، مراكش-المغرب، ٢٠٠٨، ص ٥.

٢٧ - التقرير الاستراتيجي العربي ، الولايات المتحدة وبناء تحالف دولي ضد الإرهاب ، المُحرر محمد عبد السلام ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠١ .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

نفسه توظيف الموقف الدولي الناشئ للإسراع بالقضاء على القوى الانفصالية التي تقودها جماعات إسلامية في إقليم "سينكيانك" في الشمال الغربي والذي تقطه أغلبية إسلامية^(٢٨).
في النهاية جاء سلوك روسيا والصين التصويتي متوافقاً مع السلوك الأمريكي السياسي داخل مجلس الأمن ، الأمر الذي مكنها من بناء قاعدة دولية لمواجهة الإرهاب على وفق المنظور الأمريكي (القرارين ١٣٦٨ ، ١٣٧٣) ، وغطاء لمواجهته بوسائلها المختلفة .
جدول (١) يوضح القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بعد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١ على واشنطن ، نيويورك و بنسلفانيا .

ت	رقم القرار	تاريخ القرار	موضوع القرار
١	S/RES/1368	٢٠٠١/٩/١٢	تهديدات السلم والأمن الدوليين التي تسببها أعمال إرهابية .
٢	S/RES/1373	٢٠٠١ / ٩ / ٢٨	التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية .

جدول (٢) يوضح السلوك التصويتي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بعد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١ على واشنطن ، نيويورك و بنسلفانيا .

ت	رقم القرار	تاريخ القرار	رقم الجلسة	التصويت
١	S/RES/1368	٢٠٠١/٩/١٢	٤٣٧٠	أخذ القرار بالإجماع .
٢	S/RES/1373	٢٠٠١/٩/٢٨	٤٣٨٥	أخذ القرار بالإجماع .

الجدولان من عمل الباحث ، بالاعتماد على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، قرارات مجلس الأمن، محاضر اجتماعات مجلس الأمن متاح:

<http://www.un.org/ar/sc/meetings/records/2001.shtml>

وبعد الحرب على أفغانستان ٢٠٠١ ، يظهر بشكل جلي ، التوظيف السياسي للإرهاب في خدمة الحرب على العراق ، وهو توظيف ممنهج ، ففي مقابلة تلفزيونية وضمن برنامج " ستين

٢٨- محمد عباس ناجي ، الصين والحرب الأمريكية ضد الإرهاب ، ملفات الأهرام ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٤٢ ، ٢٠٠١ .



دقيقة " قال "ريتشارد كلارك" مستشار الأمن القومي في إدارة "بوش الأبن" ، إنه كتب في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠١ مذكرة إلى مستشارة الأمن القومي "كوندوليزا رايس" طلب فيها اجتماعاً عاجلاً لبحث إرهاب القاعدة ، قبل هجمات ١١ أيلول ، إلا إنه لم يتخذ قراراً بشأن طلبه ، وتم تحديد اجتماع فرعي للإدارة في نيسان ٢٠٠١ ، تحدث فيه نائب وزير الدفاع الأمريكي "بول وولفوويتز" (إن واشنطن غير مضطرة للتعامل مع القاعدة ، ويجب بدلاً عن ذلك أن نتحدث عن إرهاب العراق)^(٢٩).

لذلك فإن تصنيف العراق من الدول الراعية للإرهاب ، بعد تفجيرات ١١ أيلول ٢٠٠١ ، جاء على خلفية الإدراك الأمريكي لأهمية السيطرة على العراق والمنطقة ، من هنا اجتهدت الإدارة الأمريكية في إيجاد صلة بين النظام العراقي السابق وتنظيم القاعدة الذي يتزعمه ابن لادن^(٣٠). واوردت محطة CBS الأمريكية إن وزير الدفاع الامريكي (دونالد رامسفيلد) أمر مساعديه بعد خمس ساعات فقط من هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ بالبدء في التخطيط للهجوم على العراق^(٣١). وإزاء ذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء علاقة كاذبة بين صدام حسين وهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ بطبخ أدلة على وجود شبكة إرهاب دولية تابعة له من تليفيقها وإن النظام العراقي لم يبدن هجمات أيلول كما فعلت مختلف الأنظمة العربية، إذ عُد العراق انموذجاً سيئاً لا بد من افشاله لردع الآخرين من مجرد محاولة تقليده في

٢٩- عمل ريتشارد كلارك مستشاراً للأمن القومي في ثلاث إدارات أمريكية سابقة ، واستقال من حكومة بوش الأبن بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، للمزيد ينظر : ياسر الزعاترة ، بوش خطط للحرب على العراق مطلع ٢٠٠١ ، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية ، كانون الثاني ٢٠٠٤ ، ص ٣٥ .
٣٠ - أحمد منصور ، قصة سقوط بغداد : الحقائق بالوثائق ، دار أبن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٣ ، ص ٩٤-٩٥ .

31 - plane s for Iraq Attack Began on 9/11 " , CBS , September 2001 , 4/9/2002 .



المستقبل، وعلى الرغم من إن الإدارة الأمريكية وأجهزة مخابراتها أجهدت نفسها لأثبات العلاقة بين العراق وهجمات أيلول أو تنظيم القاعدة بيد إنها لم تفلح في إثبات تلك العلاقة^(٣٢) .

ومن أجل تحشيد الرأي العام الأمريكي ضد العراق ، عمل أقطاب الإدارة الأمريكية على تضخيم الخطر العراقي ، وبهذا الصدد يقول " توماس فريدمان " إن ضرب أفغانستان لا يكفي لأن ففاعة الإرهاب نمت هناك (يقصد في العالم العربي الإسلامي) وهي ففاعة شكلت تهديداً للمجتمعات الحرة في الغرب ، وفي مناسبة أخرى يطرح " توماس فريدمان " تصور للرئيس "بوش الأبن" لهذه الحرب ، (على أن الدافع إليها هو نزع أسلحة العراق - وهو أمر مشروع - فإن ذلك لا يعد هدفاً رئيساً ، لأن الإطاحة بذلك النظام هي الأهم ، إذ بتغيير النظام نكون قد حققنا إنجازاً كبيراً في الحرب على الإرهاب سواء تم ذلك بالإطاحة بصدام أو نفيه)^(٣٣) . من جانبه أكد "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي السابق في كلمة له ألقاها أمام أحد أكبر مراكز الأبحاث الأمريكية في ٢٤ / تموز / ٢٠٠٣ " إن أحداث أيلول كانت الدافع الرئيس وراء الرغبة الجامعة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب على الإرهاب وإن الحرب بدأت في أفغانستان ووصلت العراق^(٣٤) .

ومع كل هذه الدوافع التي عرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي ، فأنها لم تستطع الحصول على مشروعية حربها على العراق ، ولم تحظ بتأييد المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ، فحربها كانت حرب الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق ، حرب جسدت سياسة الهيمنة الأمريكية على المنطقة، بعيداً عن القرارات الأممية .

المطلب الثاني

٣٢ - فؤاد قاسم الأمير ، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة ، مؤسسة الغد ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٩ .

٣٣ - توماس فريدمان ، العالم في عصر الإرهاب ، ترجمة محمد طعمة ، منشورات الجمل ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٩٨ .

٣٤ - المصدر نفسه ، ص ٢٩٩ .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الأمن دائمي العضوية إزاء شرعية الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣

يتمتع مجلس الأمن كجهاز تنفيذي بمكانة هامة في منظومة الأمم المتحدة ، فعلى عاتقه تقع مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين ، ومن أجل القيام بهذه المسؤولية يضطلع المجلس بإصدار قرارات تهدف إلى تسوية المنازعات الدولية ، وبناء على ذلك يجب أن تتصف قراراته بالمشروعية ، ومعزى ذلك إنه كلما كانت القرارات التي يصدرها مقترنة بمبدأ المشروعية كانت أيسر للقبول والتنفيذ من قبل المعنيين بها ، والمساندة من المجتمع الدولي .

وباعتباره الجهاز التنفيذي للهيئة الأممية ، خول له الميثاق سلطات تسيير نظام الأمن الجماعي في ضوء قواعد الميثاق ، إذ أفرد له الميثاق في العديد من نصوصه صلاحيات مهمة ، تتضمن كيفية إصدار قراراته والإجراءات المتبعة في ذلك للتحرك في المواجهة والتصدي للتراعات الدولية .

إن الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ ، لا يمكن دراستها دون توظيف علاقتها بمجلس الأمن ، لأن أزمة العراق مع المجتمع الدولي في الأساس كانت تحت سلطة مجلس الأمن التي عكف طيلة سنوات مضت على معالجتها وفق الرؤية الغربية ، وهي أزمة تدرجت في مسمياتها ووقائعها من مسمى (الحالة بين العراق والكويت) إلى مسمى (الحالة في العراق) ، وأصدرت سلسلة من القرارات الدولية الملزمة بموجب الفصل السابع وعلى وفق آليات معينة ابتداءً من القرار (٦٦٠ / ١٩٩٠) وحتى آخر قرار قبل الحرب (١٤٤١ / ٢٠٠٢) .

إن دراسة السلوك التصويتي للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إزاء شرعية الحرب على العراق يكشف لنا أن المجلس أنقسم إلى جبهتين ، الجبهة الأولى ، وهي التي ترى إن هذه الحرب تمتعت بمشروعية من خلال تفسيرها الخاص لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الخاصة ب(الحالة بين العراق والكويت) ، وبعدها (الحالة في العراق) ، وهي تفسيرات لا يمكن أن تصمد عن حقيقة إنها لم تكن حرباً مشروعة بل كانت حرباً مبيته وعدوانية على



العراق وكما سيتضح لنا لاحقاً ، مثلت هذه الجبهة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها بريطانيا . أما الجبهة الثانية ، فهي الجبهة التي رأت أن هذه الحرب غير مشروعة ، لأنها لا تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ولا قرارات مجلس الأمن المتعلقة ب(الحالة في العراق) ، ومن ثم فهي حرب غير مشروعة . هذه الجبهة مثلتها ، فرنسا ، روسيا الاتحادية ، الصين وسيتم دراسة هذه المواقف وفق الآتي :

أولاً : السلوك التصويتي لجبهة الحرب على العراق (الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا) .

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، سوقوا العديد من المسوغات في مجلس الأمن من أجل اعطاء شرعية لتدخلهم في العراق ، وأدعوا إنما حرب تكتسب مشروعيتها من قرارات مجلس الأمن ، ومن ميثاق الأمم المتحدة . ومن أجل الخروج بدراسة علمية لحالة الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله ، ومحاوله وضع توصيف دقيق لها ، لا بد من تعيين المفهوم القانوني للشرعية الدولية^(٣٥) ، ومن ثم دراسة التكييف القانوني لها على وفق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المتعلقة ب(الحالة في العراق) .

– التكييف القانوني للحرب الأمريكية على العراق .

تعددت المسوغات التي ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتسويق تدخلها في العراق ، وهي المسوغات التي سبق أن فصلناها آنفاً ، ومع كل هذه المسوغات فإن هذا التدخل كان محل شك واضح بشأن مشروعيته من أعضاء دائمين في مجلس الأمن ، لذلك كان سلوكهم التصويتي هو عدم منح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قراراً من المجلس

٣٥ – هناك معيار للشرعية الدولية ، الأول عضوي و الثاني موضوعي ، ينصرف المعنى الأول إلى أشخاص القانون الدولي التي تتضمن اختصاصات ذات طبيعة دولية ، أما الثاني فيحدد بالقواعد القانونية الدولية ، أي المواثيق والأعراف الدولية التي جرى اقرارها أو الاعتراف بها من جانب الجماعة الدولية والتي تتمثل في الوقت الحاضر بمنظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها . للمزيد ينظر : محمود صالح العادلي ، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الفكر الجامعي ، مصر – الإسكندرية ، ٢٠٠٣ ، ص٧ .



باستخدام القوة العسكرية ضد العراق . مع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ظلتا تدعيان إن عملهم العسكري في العراق ، هو عمل مشروع وينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ، تحت عنوانين الأول ، نظرية الدفاع الوقائي ، باعتبار العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل التي تُهدد الولايات المتحدة الأمريكية في أمنها القومي ، فضلا عما تمثله هذه الأسلحة من تهديد للسلم والأمن الدوليين ، والثاني ، نظرية التفويض الضمني ، بمقتضى قرار مجلس الأمن (١٤٤١ / ٢٠٠٢) ، لذا نجد من المفيد هنا أن نناقش هذين السندين لمعرفة مدى انسجامهما مع الفعل الحربي الأمريكي في العراق .

١ - نظرية الدفاع الوقائي .

دافعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تدخلها في العراق أمام الدول التي أدعت عدم مشروعية تدخلها العسكري في العراق ، بالقول إن هذا التدخل يندرج ضمن الدفاع الوقائي عن النفس ، للوقاية من الخطر الوشيك للأسلحة المحظورة التي يمتلكها العراق وبكميات كبيرة^(٣٦) .

لقد حاججت الدول المعترضة على مشروعية الدفاع الوقائي الأسانيد التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تبريرها لعملها في العراق بما ذهب إليه فقهاء القانون الدولي والتي كانت باتجاهين هما :

الأول : يأخذ بالتفسير الحرفي للمادة (٥١) من الميثاق وهي المادة التي تعطي للدولة الحق في استخدام حق الدفاع الشرعي ، واشترطت وقوع هجوم مسلح فعلي ، إذ نصت (إذا اعتدت قوة مسلحة)^(٣٧) .

٣٦ - حيدر أدهم الطائي ، المبررات والآثار القانونية للحرب ضد العراق ، مركز العراق للأبحاث ، مجلة المستقبل العراقي ، العدد ٥ ، السنة ٢ ، ٢٠٠٥ ، ص ١٦٥ .

٣٧ - عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، الدفاع الوقائي في القانون الدولي العام ، رسالة ماجستير ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٤ ، ص ١١-١٢ .



الثاني : يأخذ بالمفهوم الواسع للمادة (٥١) والتي بموجبها يجوز اللجوء إلى حالة الدفاع الشرعي الوقائي ، إذا كان الهدف منه التصدي لخطر حقيقي حتى إن لم يبدأ الهجوم الفعلي . لكن حتى هذا الجواز لا يُمنح بشكل مطلق بل بشروط منها :

أ - أن تُقدم الدولة التي تقوم بحالة الدفاع الوقائي الدليل المقنع على إنها ستستخدم هذا الحق ضد هجوم وشيك سيقع عليها ، وعدا ذلك يكون استخدام القوة بمثابة عمل من أعمال الانتقام أو العقاب ، وإذ ما سحبنا هذا التفسير على حالة العراق ، نجده لم يتحقق ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقدم الدليل الكافي على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ولا حتى التخطيط للعدوان عليها أو على أية دولة أخرى .

ب - أن يكون حق الدفاع الوقائي باستخدام القوة ، الخيار الوحيد المتبقي لتجنب خطر الهجوم المحتمل .

ج - أن يتناسب استخدام حق الدفاع الوقائي مع التهديد الوشيك بالهجوم ، وأن لا يتجاوز ضرورات الدفاع ، حتى يكون حقاً مشروعاً ، وفي حالة العراق ، فإن الضرورة غير متوفرة ، لعدم وجود أسلحة الدمار الشامل التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ولا توجد صلة للعراق بالإرهاب ، فضلا عن إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستخدم ما هو مناسب من وسائل القوة العسكرية، بل استخدمت كافة الأسلحة ضد العراق وجعلته منهاراً ومدمراً^(٣٨) .

ومع ذلك يبقى استخدام القوة والتدخل لمواجهة خطر محتمل ، يمكن أن يقع ويمكن أن لا يقع، أمر غير مقنع ، فلا يمكن القيام بهجوم عسكري لمواجهة تهديد احتمالي غير حقيقي ، لأن استخدام القوة يؤدي إلى تهديد للسلم والأمن الدوليين ، وهو عكس ما ترمي إليه المادة (٥١) من الميثاق . وهذا ما حصل بالفعل في حالة العراق بتدخل القوات الأمريكية وحلفائها واحتلاله عام ٢٠٠٣ ، استناداً إلى مسوغات مستقبلية غير واقعية ، كما تملك العراق لأسلحة الدمار

٣٨- أبو الخير أحمد عطية عمر ، نظرية الضربات العسكرية الاستباقية : الدفاع الوقائي في ضوء قواعد القانون الدولي المعاصر ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٤ .



الشامل والتي إذا لم يتم تدميرها فأفما ستقوض السلم والأمن الدوليين ، في حين كشفت لجان التفتيش و التحقق والمراقبة الدولية التي سبقت الحرب (اليونسكوم و الانموفيك) وتلك التي أرسلتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب ، أن العراق لا يمتلك تلك الأسلحة . لذلك فإن مسوغات الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحتها للتدخل في العراق لم تُقنع بما مجلس الأمن ، لاسيما الأعضاء الدائمين ، (روسيا ، الصين ، فرنسا) ، لأن الخطر والتهديد الذي ادعته الولايات المتحدة الأمريكية لأمنها القومي لا ينطبق على حالة العراق ، لاسيما بعد العقوبات الشديدة التي فرضت عليه عام ١٩٩٠ ، وبعد نشاط لجان التفتيش التحقق الدولية التي دمرت أسلحته وحددت المسموح منها ، وهو ما أثبتته تقاريرها الدورية المقدمة إلى مجلس الأمن (٣٩) .

٢ - نظرية التفويض الضمني .

من بين الادعاءات التي روجت لها الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية ، أن تدخلهما العسكري في العراق يندرج ضمن نظرية التفويض الضمني لقرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١ / ٢٠٠٢) والذي قرر بأن العراق قام بخرق مادي لالتزاماته المتعلقة بترغ أسلحته الخطورة بموجب قرار مجلس الأمن (٦٨٧ / ١٩٩١) ، وأنه استنفذ فرصته الأخيرة للوفاء بالتزاماته الدولية في التخلص من هذه الأسلحة^(٤٠) .

إن قراءة دقيقة للقرار المذكور آنفاً ، تظهر عدم منحه أي تفويض باستخدام القوة بذريعة نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وإن مراهنه الولايات المتحدة الأمريكية على مضامين هذا القرار للعدوان والتدخل في العراق كانت غير صحيحة ، لأن المجلس حرص على إبقاء الصلاحيات الممنوحة له بموجب الفصل السابع من الميثاق بيده ، ولم يفوضها لأي دولة

٣٩- محمد الهراط ، الحرب الامريكية عند العراق في ميزان القانون الدولي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٩٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠ .

٤٠ - ينظر الوثيقة الرسمية رقم : (٢٠٠٢ / ١٤٤١ / قرار مجلس الأمن) .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وهو ما تأكده الفقرتين (١٢، ١١) من القرار^(٤١) . إذ أعطت الفقرة (١١) للرئيس التنفيذي للجنة الرصد والتحقيق والتفتيش (الانموفيك) ، وكذلك المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الحق في إبلاغ المجلس فوراً بأي تدخل من العراق في أنشطة التفتيش ، أو أي تقاعس في الامتثال للالتزامات المتعلقة بتزع سلاحه المخطور بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ . أما الفقرة (١٢) ، فأعطت للمجلس الحق أن يعقد اجتماعاً فور تلقيه أي تقرير يقدم على وفق الفقرة السابقة ، من أجل ضمان امتثال العراق الكامل لجميع قرارات المجلس ، وعليه يكون مجلس الأمن هو الحكم في تقييم أي حالة تنشأ بين العراق واللجنة والوكالة العاملتان في العراق ، وهو الذي يحدد الخطوات التالية التي يجب اتخاذها ضد العراق ، إذا أخل بأي التزامات ، وهذا يعني أن القرار (٢٠٠٢/١٤٤١) لم يشير إلى استخدام القوة ولا حتى التهديد باستخدامها حتى وإن وجد لدى العراق أسلحة الدمار الشامل^(٤٢) .

إن عدم تضمين القرار (٢٠٠٢/١٤٤١) لأي إشارة باستخدام القوة ، عبر عن فشل السلوك السياسي الأمريكي في داخل مجلس الأمن في فرض إرادته على الدول الأعضاء ، بالرغم مما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من حراك سياسي نشط في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وعلى أعلى المستويات في المرحلة السابقة لصدور هذا القرار ، والذي شهد تجاذبات بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن ، اظهرت الحاح الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على تفويض باستخدام القوة ضد العراق ، وهو ما يبدو واضحاً من خلال الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العادية في ١٢ أيلول ٢٠٠٢ ، الرئيس "جورج بوش الأب" والتي اظهر فيها موقفاً شديداً وضاعطاً تجاه الدول الأعضاء ، وأكد فيه أن

٤١ - محمد خليل الموسى ، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، طبعة أولى ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٤ .

٤٢ - محمد يونس الصانغ ، أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد (١١) ، العدد (٤٠) ، كلية القانون ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٤٢ .



بلاده عازمة على نزع أسلحة العراق ولو بشكل فردي من دون مساعدة الأمم المتحدة^(٤٣) ، وكان كلام الرئيس "بوش الأب" يدخل في إطار سياسة أمريكية متهججة للضغط على الأعضاء المعارضين للسلوك الأمريكي في مجلس الأمن بشأن الحالة العراقية .

ومما يؤكد عدم وجود أي تفويض تلقائي في القرار (٢٠٠٢/١٤٤١) بالتدخل في العراق ، ما أكدته السفير الأمريكي لدى مجلس الأمن ، "جون نيجروبوني" في يوم التصويت على القرار (أنه لا توجد " الخفضات الخفية " فيما يتعلق باستخدام القوة ، وذلك في حال حدوث "حرق آخر" من قبل العراق ، فإن القرار ١٤٤١ سوف يتطلب " عودة الأمر " إلى المجلس للمناقشات كما هو مطلوب في الفقرة ١٢)^(٤٤) . أما المندوب السامي البريطاني (السير جيرمي غرين ستوك) فقد عقب على القرار بالقول (إن هذا القرار لا يتضمن أي تصرف تلقائي ، وإذا حدث انتهاك آخر من جانب العراق لالتزاماته المتعلقة بترع السلاح ، فسترد المسألة إلى المجلس لمناقشتها كما نصت عليه الفقرة ١٢ ، وستتوقع من المجلس حينئذ أن يفى بمسؤولياته)^(٤٥) . وقبل ذلك حذر وزير الخارجية البريطاني "جاك سترو" رئيس الوزراء "توني بليز" برسالة سرية في نيسان ٢٠٠٢ مفادها (أن " ثقل النصيحة القانونية " هنا هو أنه لم يتم منح مثل هذه الولاية (استخدام القوة) للأمم المتحدة في حالة العراق)^(٤٦) .

وأمام إصرار بعض الدول الدائمة في مجلس الأمن وفي مقدمتها فرنسا ، وبدعم روسي صيني ، على أن القرار (٢٠٠٢/١٤٤١) لا يمنح أي دولة الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استصدار قرار جديد يفوضها استخدام القوة ضده على

٤٣ - راجي خضر ، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة ، اطروحة دكتوراه في القانون العام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ابي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ٨٢ .

44 – Moniba Chaudhry , Decision making in the Security Council , States Conduct and its consequences A theory developing study aimed to explain the behavior of states in the UN Security Council , Sodertoms University College, Department of Political Science , Bachelor Thesis 15 ECST , 2011, p 14 .

٤٥ - ينظر الوثيقة الرسمية رقم : (S/PV.4644).

46 – Resolution 1441 , 2003 and (BBC News , 18 November 2008) .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

النحو الذي تم عام ١٩٩٠ ، إذ قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا واسبانيا في ٢٤ شباط ٢٠٠٣ مشروع قرار جديد ، " يقرر بأن العراق فشل في الاستفادة من الفرصة الأخيرة التي قدمت بمقتضى القرار ١٤٤١ / ٢٠٠٢ " وهذا يعني انتهاء دور الدبلوماسية مع العراق والاتجاه لاستخدام القوة^(٤٧) ، إلا أن عدم تمكنها من الحصول على هذا القرار بسبب معارضة روسيا ، الصين وفرنسا ، دفعها إلى التراجع عن هذا الخطوة .

وأمام هذا الفشل لجأت إلى الادعاء بحقها في الدفاع الشرعي ، لذلك سعت إدارة " بوش الأب " إلى احداث تغييرات في القواعد القانونية الدولية لجعل سياستها بشأن الحروب الوقائية قانونية ، لذلك هددت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٣ بتحريك عسكري منفرد ضد العراق من دون تفويض من مجلس الأمن ، وقد توالى التصريحات والتقارير الأمريكية التي أعلنت عن السياسة التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في اتباعها لمواجهة الخطر العراقي ، وهي سياسة تؤكد أن العراق يمثل تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة الأمريكية ، وإن استعمال القوة العسكرية على نحو وقائي ضده هو الحل الوحيد لمواجهة وتطبيق قرارات مجلس الأمن بشأنه ، وأكد وزيراً خارجية الدولتين في مؤتمر صحفي مشترك ، (إن الولايات المتحدة الأمريكية أكدت مراراً أن لديها السلطة الكافية لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق بدون تفويض من مجلس الأمن^(٤٨) .

وفي محاولة لإسباغ الشرعية على تدخلهما في العراق بعثت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رسائل إلى السكرتير العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) في محاولة للربط بين القرار (٢٠٠٢/١٤٤١) والقرارين (٦٧٨ ، ٦٨٧ / ١٩٩١) والادعاء بأنهم مخولين باستخدام القوة بموجب القرار (٦٧٨ / ١٩٩١) ، وأن كان القرار (٦٨٧ / ١٩٩١) قد

٤٧ - تعليق وكالة الأنباء الكويتية (كونا) على نص مشروع قرار يقدم مجلس الأمن حول العراق :متاح:

<https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1321982&language=ar> .

٤٨ - عبد العزيز محمد سرحان ، جريمة القرن الحادي والعشرين ، الغزو الأمريكي الصهيوني الإمبريالي للعراق ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٠ .



علق هذا الحق^(٤٩) ، إلا إنهم ادعوا أن هذا الحق تم احيائه في القرار (٢٠٠٢/١٤٤١) وهذا تفسير لا أساس له من الناحية القانونية^(٥٠) .

ولذا فإن كل محاولات التكييف القانوني للتدخل الأمريكي والبريطاني في العراق باءت بالفشل ، بنظريتي الوقائي والضميني ، لذا يصبح التكييف الصحيح للتدخل الأمريكي هو "عدوان" على دولة وشعب العراق ، وذلك على وفق التعريف الذي جاء به القرار رقم (٣٣١٤) الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول ١٩٧٤ ، إذ نصت المادة (١) منه في تعريف العدوان (استعمال القوة المسلحة من دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة) ، وهو ما ينطبق على التدخل في العراق ، بقيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باستخدام القوة المسلحة ، ضد سيادة أراضي العراق واستقلاله السياسي ، بشكل يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ، كمبدأ الحل السلمي للتراعات الدولية ومبدأ حظر استخدام القوة ، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وكذلك مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ، ولذلك فإن هذا التدخل لا يعدو في كونه عدوان صارخ^(٥١) .

٤٩- إذ أنّ التحويل باستخدام القوة قد انتهى من الناحية القانونية ، بفعل أحكام الفقرة ٣٣ من القرار (١٩٩١/٦٨٧) التي أعلنت (أنه بعد تقديم العراق إخطاراً رسمياً إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن بقبوله الأحكام الواردة وفقاً للقرار (١٩٩١/٦٨٧) ، وقد قدم العراق الإخطار الرسمي المطلوب برسالة من وزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى رئيس مجلس الأمن في ١٦\٤\١٩٩١ ، ينظر : العليجة مناع ، القرار الأمريكي بالحرب على العراق في ضوء الشرعية الدستورية والدولية ، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق بن عكنون ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠١٢ ، ص ١٨٤

٥٠- مع العلم إن القرار رقم (٦٧٨) أجاز استعمال القوة ضد العراق لإخراجه من الكويت وهذا ما تم عام (١٩٩١) وتحقيق الهدف منه ، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى قرار جديد مشابه للقرار رقم (٦٧٨) لإضفاء المشروعية على تدخلها وهذا لم يحصل ، ينظر : خالد محمد حمد الجمعة ، الأسس القانونية لعدم مشروعية غزو العراق ٢٠٠٣ واحتلاله ، مجلة الشريعة والقانون ، العدد (٤٨) ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٥ .

٥١- احلام بيضون ، المسؤولية القانونية للولايات المتحدة الأمريكية عن حرب العراق ، مؤتمر حول احتلال العراق ٤-٨-٢٠١٠ ، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٢ .



ثانياً : السلوك التصويتي لجبهة معارضة الحرب على العراق (فرنسا ، روسيا ، الصين) .

إن معاناة دقيقة لحضر جلسات مجلس الأمن للدول دائمة العضوية المناهضة للتدخل العسكري الأمريكي في العراق (فرنسا ، روسيا ، الصين) ، في أثناء إصدار القرار ٢٠٠٢/١٤٤١ ، يعبر بصورة جلية عن اختلاف الرؤى في كيفية التعامل مع أزمة العراق في مجلس الأمن ، ويكشف أيضاً مديات التعامل مع المبادئ والمقاصد التي انشأت على أساسها الهيئة الأممية . وهو الاختلاف وإن غطتها دعاوي حقيقية بعدم مشروعية قرار التدخل الأمريكي في العراق ، إلا أنه من ناحية أخرى مس مصالح سياسية واقتصادية للدول الكبرى ، المهيمنة على مجلس الأمن . لذلك يكون من المفيد هنا التعرّيج على حيثيات السلوك السياسي والتصويتي للدول الدائمة العضوية في المجلس ، والتي ناهضت التدخل الأمريكي في العراق ٢٠٠٣ ، وهي فرنسا وروسيا والصين .

١ - فرنسا .

تميزت السياسة الفرنسية بكونها سياسة ترمي إلى إعطاء الأولوية " للميكانيزمات " السلمية ، من أجل دفع الدول للالتزام بالشرعية الدولية ، وهي تعد أن الميكانيكية الحربية لا يمكن اللجوء إليها إلا في آخر المطاف كشر لا بد منه إذا تبين بوضوح إن الطرق الدبلوماسية قد تم استنفادها . وتفسير معارضة فرنسا للحرب على العراق ، إن السياسة الفرنسية تنخرط ضمن سياسة الاستقلال الوطني في مواجهة الهيمنة الأمريكية^(٥٢) ، إن السلوك الفرنسي في حالة العراق يُبين حالة الانزعاج من السلوك الأمريكي المدفع للحرب على العراق ، وهو بذلك يرفض استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة أزمة تعتبر من اختصاص الأمم المتحدة ، وهو

٥٢- بو قطار الحسان ، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي عام ١٩٦٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٨٢ .

٥٣ - الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، محاضر الجلسات ، رقم الوثيقة : (S/PV.4644)



ما عبر عنه الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشار الألماني "غيرهارد شرويدر " ، إن كل حرب ضد العراق ينبغي ان يقرها مجلس الأمن ، ففرنسا كقوة كبرى متشبثة بشيئين ، الأول ، ضرورة أن يكون هناك توافق بين مختلف المكونات المهتمة بمراقبة نزع السلاح العراقي (هيئة المفتشين بقيادة هانز بليكس ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأخيراً مجلس الأمن) ، على ضوء هذه التقارير التي ينبغي أن تتضمن حجج دامغة على مخالفة العراق لمقتضيات القرار ١٤٤١ ، ثانياً ، إن مشاركة فرنسا أو عدم مشاركتها المادية في عمل عسكري تبقى مرتبطة بقرار مجلس الأمن^(٥٣).

وتماشياً مع هذا الموقف فإن السلوك التصويتي الفرنسي على القرار ٢٠٠٢/١٤٤١ ، كان واضحاً في عدم منح المشروعية لأي تدخل عسكري ، وهذا ما أعلنه ممثلها في مجلس الأمن "جان ديفيد لفيت" أثناء التصويت على القرار السالف الذكر ، بالقول (هدف فرنسا هو العمل دون كلل من أجل ضمان الاستقرار في تلك المنطقة . و في ظل هذه الخلفية ، ينبغي أن تتواصل جهود المجتمع الدولي من أجل نزع سلاح العراق من خلال المسؤولية الجماعية . ولا يجوز اللجوء إلى الحرب إلا كملاذ أخير)^(٥٤).

واستمراراً للسلوك السياسي التصويتي الفرنسي الراض للتدخل العسكري ، فإن فرنسا وقفت ضد الشروط البريطانية التي ارادت أن تجعلها ملحقاً للقرار ٢٠٠٢/١٤٤١ واصدار قرار جديد بشأنها من مجلس الأمن ، وهي شروط تحمل في طياتها اعطاء مشروعية لاستخدام القوة ضد العراق^(٥٥) . وظهر هذا السلوك في الموقف الذي أعلنه وزير الخارجية

^{٥٣} - شيراك وشرويدر يرفضان الهجوم الأمريكي المنفرد على العراق ويطالبان بغداد بقبول المفتشين الدوليين دون شروط ، جريدة الأهرام (المصرية) ، الاثنين ٩ أيلول ٢٠٠٢ السنة ١٢٦ العدد ٤٢٢٨٠ ، الصفحة (١)

٥٤ - هذه الشروط تتضمن (١) على أن يصرح صدام حسين علناً عبر التلفزيون العراقي وبالعربية بأن العراق "حاول إخفاء أسلحة الدمار الشامل " ، (٢) السماح ل ٣٠ من كبار علماء الأسلحة العراقيين بالتوجه إلى قبرص لكي يقابلوا مفتشي الأسلحة الدوليين ، (٣) اعطاء توضيحات حول مخزون عصيات الجمره الخبيثة (انتر اكس) الذي يعتقد أنه في حوزة العراق ، (٤) تدمير الصواريخ الخطورة و الآلات التي تقوم بتصنيعها ، (٥) تقديم معلومات وتوضيحات حول طائرة بدون طيار بنى العراق نموذجاً منها واكتشفها



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

الفرنسي "دومينيك دو فيلبان" (أن فرنسا ترفض الاقتراحات البريطانية التي قدمت إلى مجلس الأمن وتنص على شروط على العراق أن يلتزم بما لتجنب الحرب)^(٥٦) .

وعند تحليل الموقف الفرنسي المعارض للتدخل ، نجد مبنياً على عدة اعتبارات ، منها الموقف الرفض للاستشارة الأمريكي في إدارة الأزمة ، وهي بطبيعة الحال من اختصاص الأمم المتحدة مثله بمجلس الأمن ، ومنها ما له علاقة بتناقض الموقف الأمريكي في المسوغات التي سوت للتدخل ، فتارة يتحدث عن ضرورة تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل التي قد يسلمها لجموعات إرهابية تهدد الأمن الأمريكي ، وتارة يتحدث عن ضرورة إنهاء حكم دكتاتوري . ومن ناحية أخرى فإن فرنسا تتخوف من التدخل الأمريكي الذي سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ، و أخيراً فإن فرنسا تدرك إن مصالحها تبقى مهددة في حالة تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب والنجاح في تحقيق أهدافها .

٢ - روسيا الاتحادية .

إن السلوك السياسي التصويتي الروسي حكمته طبيعة المصالح الاقتصادية والعسكرية الروسية في العراق ، وهذا انعكس بصورة أو أخرى في الكيفية التي تعاطت بها مع أزمة العراق في مجلس الأمن ، وقد تميز الموقف الروسي من الحرب الأمريكية على العراق ٢٠٠٣ بالموقف الرفض للعمليات العسكرية ضد العراق ، وجاء هذا الموقف منسجماً مع الموقف الفرنسي ، بل إن الموقف الروسي ذهب أبعد من ذلك ، إلى حد التلويح باستخدام حق النقض في مجلس الأمن إذا لزم الأمر لمنع تمرير أي قرار يمنح الحرب شرعية دولية . إن خلفيات الموقف الروسي المناهض للحرب يعود إلى طبيعة علاقتها التاريخية في زمن الاتحاد السوفيتي بالعراق منذ عام ١٩٤٤ ، وهي علاقة استراتيجية ورثتها روسيا الاتحادية ، الأمر الذي جعل روسيا ترى أن أي

المفتشون الدوليون ، ٦) تسليم مفتشي الأسلحة مختبرات فعالة لإنتاج مواد بيولوجية من أجل تدميرها . للمزيد ينظر : مصدر سبق ذكره ، الوثيقة: (S/PV.4644)

56 – Statement by France to Security Council , The New York Times , 14/2/2002.
<https://www.nytimes.com/2003/02/14/international/middleeast/statement-by-france-to-security>.



هجوم عسكري على العراق يمكن أن يؤدي إلى تهديد لمصالحها في العراق والمنطقة ، وفي مقدمتها العقود التجارية والنفطية للشركات الروسية التي تم توقيعها في نهاية التسعينات ضمن برنامج (النفط مقابل الغذاء) ، لذا فأثما تتخوف على مستقبل مصالحها النفطية والضمانات المقدمة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن التعويل عليها في حالة سقوط النظام العراقي^(٥٧) . ومن هنا يمكن أن نتفهم الموقف الروسي المعارض للتدخل الأمريكي في العراق ، وضرورة الرجوع لمجلس الأمن للنظر في مدى تعامل العراق مع لجان التفتيش ، وهي من ناحية أخرى تفكر أنها قد لا تعرف لجوء أمريكا للقوة بدون مشاركة فعلية لها ، وضماناً لمستقبلها في المنطقة ولو بجزء يسير ، إذ اقتنعت بأن أمريكا مصممة على شن حرب على العراق .

وواضح إن موقف روسيا من القرار ١٤٤١/٢٠٠٢ لا يمنح أية دولة الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق ، وأن روسيا مع التسوية السلمية للملف العراقي ، وهذا بالضبط ما عبر عنه وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) في كلمته في جلسة مجلس الأمن اثناء التصويت على القرار ، (وفي كل مراحل هذا العمل ، استرشدنا بالحاجة إلى توجيه عملية التسوية إلى طريق دبلوماسي وسياسي وإلى سد الطريق على السيناريو العسكري . ونتيجة للمفاوضات المكثفة ، لا يحتوي القرار الذي اعتمد على أحكام للاستخدام التلقائي للقوة . ومن المهم أن مقدمي مشروع القرار أكدوا رسمياً اليوم في مجلس الأمن أن ذلك هو فهمهم^(٥٨) .

إن معاينة السلوك الروسي التصويتي على القرار ١٤٤١/٢٠٠٢ بالإيجاب يقف ورائه موقف سياسي يقدمه الروس على الشكل الآتي :

٥٧ - وعدت الولايات المتحدة الأمريكية روسيا بحصة من النفط العراقي بعد الإطاحة بالنظام السياسي القائم ، وبعد الاحتلال قام وزير الخارجية الأمريكي " كولن باول " بزيارة لروسيا في ١٤ حزيران ٢٠٠٣ ، للتباحث حول هذا الموضوع . للمزيد ينظر : بشار فتحي جاسم العكبيدي ، الموقف الروسي من الضغوط الأمريكية على العراق ، دراسات إقليمية ، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل ، العدد ١١ ، المجلد ٥ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧ .

٥٨ - الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، محاضر الجلسات ، رقم الوثيقة :



١- خلال اجتماع للحكومة الروسية في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ، صرح الرئيس "فلاديمير بوتين" (بأن القيادة الروسية تعتبر القرار ١٤٤١ بشأن العراق ، نتيجة إيجابية للتعاون المشترك بين أعضاء مجلس الأمن ، وإن روسيا ومن خلال القرار لا ترى أي تلميح لاستخدام القوة تلقائياً وإن هذا القرار نتيجة للحل الوسط الذي قبلناه)^(٥٩).

٢- وبخصوص القرار نفسه صرح وزير الخارجية الروسي "يغور ايفانوف" (إن القرار لا يتضمن اللجوء التلقائي للقوة ، بل ينص على أن يعقد مجلس الأمن اجتماعاً لبحث المشاكل التي قد تطرأ ، وإن القرار منفتح لآفاق الوصول إلى تسوية شاملة للمسألة العراقية تتضمن فيما تتضمنه رفع العقوبات وتعزيز السلام والاستقرار في منطقة الخليج ، وإن القرار نجاح كبير حققه جميع الذين يدعون إلى تغليب ميثاق هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي على سواهما)^(٦٠).

كما أن روسيا سدت الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في استصدار أي قرار آخر يميز استخدام القوة ضد العراق ، وهذا السلوك الروسي يمكن استشفافه من خلال تحذير وزير الخارجية الروسي " يغور ايفانوف " (من أن روسيا ستصوت ضد أي قرار جديد، وإن وضع روسيا الدائم في مجلس الأمن يمنحها سلطة استخدام حق النقض ضد أي قرار)^(٦١).

٣- الصين الشعبية .

تعد الصين ضمن جبهة الدول الداعية إلى تكريس الشرعية الدولية ، وترسيخ موقع مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية التي هي من اختصاصاته ، لكن مما يأخذ على الموقف الصيني إنه كان صوتاً خافتاً وغير مؤثر بالمقارنة مع الموقف الفرنسي أو الروسي ، وهذا الأمر

٥٩- بوتين يعتبر القرار ١٤٤١ لا يتضمن آلية اللجوء التلقائي إلى القوة ، الجزيرة ، متاح :

<http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/ad0881dd/bacf/487a/81e9-35f0c307be65>

٦٠- الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، محاضر الجلسات ، رقم الوثيقة : (S/SPV/4644) .

61- Russia and France threaten to use veto , The Guardian , Internatinal edition , Mon 10 Mar 2003 18.52 GMT , <https://www.theguardian.com/world/2003/mar/10/Iraq.Politics1>.



يعود إلى مشكلات تحولها التدريجي من النظام الشيوعي إلى نظام ليبرالي ، ومحاولتها إيجاد موازنة بين سلوكها التصويتي على وفق ايمانها بالشرعية الدولية ، وبين النفوذ الأمريكي الاقتصادي المؤثر في الاقتصاد الصيني ، فضلا عن إن قضايا حقوق الإنسان تظل من القضايا التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية استغلالها للضغط على المسؤولين الصينيين ، ولذلك فإن مساعدة الصين في كل هذه القضايا ، لا يمكن أن يتم إلا بارتباط إيجابي وفاعل معها ، وهنا يأتي مجلس الأمن ، بعده الساحة المفضلة للولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام الدولي^(٦٢).

تجلى السلوك الصيني التصويتي في ١٣ آذار ٢٠٠٣ عندما أعلنت عن رفضها لاستصدار أي قرار جديد يحول الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة ضد العراق ، وذلك من خلال رفضها للمقترحات " شروط " البريطانية المقدمة للدول الأعضاء لمجلس الأمن ، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الصينية " كونغ كوان " إنه يجب المضي بالقرار ١٤٤١/٢٠٠٢ الذي نتج عنه عودة مفتشي الأمم المتحدة عن السلاح إلى العراق حتى النهاية^(٦٣).

وأعلنت الصين مراراً دعمها لحل سياسي للأزمة العراقية في إطار الأمم المتحدة والقانون الدولي . ومع ذلك فإن الصين على الرغم من معارضتها لاستصدار أي قرار جديد ، إلا أنها لم تفصح عن نياتها بوضوح ، كونها إحدى الدول الخمس التي تتمتع بحق النقض في مجلس الأمن، على عكس فرنسا وروسيا اللتين تهددان باستخدام الفيتو، وقال "كونغ كوان" إنه يعود للمفتشين أن يقرروا أفضل وسيلة لتكثيف عملهم في العراق .

ومما يسجل على السلوك التصويتي للصين في مجلس الأمن تجاه التدخل الأمريكي في العراق ، إنها لم تندد بهذا التدخل ، بل عبرت فقط عن قلقها منه ، ولم تركز بعد ذلك على مسألة ضرورة الانسحاب ، إذ جاءت خطاباتها وبياناتها السياسية لتركز على ضرورة إعادة

62 – Scott j.Lee , From Beijing to Baghdad : Stability and Decision making in Sino-Iraqi Relations, 1958-2012, College of Arts and Sciences ,University of Pennsylvania , 2013 , p 84 .

٦٣ – مقترحات لندن تقابل برفض فرنسي – روسي – صيني – ألماني في مجلس الأمن ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ٨٨٧٢ ،

١٤ آذار ٢٠٠٣ .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

السيادة للعراقيين وإعطاء الأمم المتحدة الدور الأكبر من خلال إعادة القضية إليها لرد اعتبارها لاسيما وإن الحرب شنت بدون تفويض مسبق منها^(٦٤).

وفي إطار السلوك السياسي للدول الثلاث في مجلس الأمن ، فأهم يركزون كثيرا على إن الأعمال الخاصة بالإجراءات التي يتخذها المجلس يجب أن تكون متوافقة مع قراراته التي تستند بالأساس على مبادئ الميثاق ، وفي حالة العراق كان هذا السلوك واضحا في عدم منح مشروعية لأي عمل حربي ، طالما سعت إليه الإدارة الأمريكية تحت مسوغ الحرب الوقائية ومنذ عام ٢٠٠٢ ، ولهذا كان السلوك التصويتي لهذه الدول في مجلس الأمن في معارضة التدخل الأمريكي في العراق وعدم منحه المشروعية منسجما مع مواقفها الخارجية التي تهمم بالتوافق الدولي بشأن القضايا الدولية. ففي خطابه الشهير أمام مجلس الأمن في شباط ٢٠٠٣ ، أعلن وزير الخارجية الفرنسي " دومينيك دو فيلبان " إن الحرب كانت أحادية الجانب ، ولم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على حلفاء أساسيين ، وأوضح إن (الشرعية تعتمد على خلق اجتماع دولي واسع)^(٦٥) . وهذا ما كان واضحا من خلال الاعتراض على مشروع قرار أمريكي بريطاني قبل الحرب ، أرادا أن يمنحهما التحويل باستخدام القوة العسكرية ضد العراق .

وفي جلسة الاستماع التي عقدها مجلس الأمن في ٥ شباط ٢٠٠٣ والتي عرض وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية " كولن باول " حول ما اعتبره أدلة دامغة لحرق العراق

٦٤ - عمر هاشم ذنون الحياي ، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقها المستقبلية ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، طبعة اولى ، ٢٠١٥ ، ص ٢٧٠ .

٦٥ - هنا يجب أن نشير إلى ملحوظة ، وهي أن الأوربيين وفي مقدمتهم فرنسا والمانيا ، عندما يشيرون إلى إن الحرب على العراق ، كانت حرب من جانب واحد (الولايات المتحدة الأمريكية) ، فهم لا يعنون إن الولايات المتحدة الأمريكية تفتقر إلى الدعم الدولي الواسع ، بل يقصدون المعارضة الواسعة للحرب من قوى أساسية ، روسيا ، الصين ، فرنسا ، ودول اوربية مهمة كالمانيا ، والغالبية العظمى من دول افريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، للمزيد ينظر :

Robert Kagan , America's Crisis of Legitimacy , Foreign Affairs 83 no2 65-87 Mr / Ap 2004 , p 8 .



لالتزاماته على وفق القرار ١٤٤١ / ٢٠٠٢^(٦٦)، اظهرت الدول الثلاث الدائمة العضوية سلوكاً معبراً عن عدم قناعتها بما رمت اليه السياسة الأمريكية في جرّ المجلس معها للتدخل العسكري في العراق . فالكلمات التي القاها ممثلي روسيا وفرنسا والصين كانت باتجاه مغاير للسلوك السياسي الأمريكي المهدد بالحرب . إذ يرى ممثل روسيا "لافروف" أنّ المجلس بحاجة إلى منح وقت أكثر للدجان التفتيش ، وهو بحاجة إلى وقت أطول لإصدار قرارات جديدة (وفي هذا الصدد لا يمكننا أن نستبعد إمكانية أن يحتاج مجلس الأمن في مرحلة ما إلى اتخاذ قرار جديد، أو ربما أكثر من قرار . والواضح هنا إن جهودنا ينبغي أن تظل موجهة إلى عمل كل ما هو ممكن لتيسير عملية التفتيش ، التي ثبتت فعاليتها والتي تجعل في الإمكان تنفيذ قرارات المجلس بالوسائل السلمية)^(٦٧) . وفي الاتجاه نفسه تحدث المندوب الفرنسي " غالوزو دو فليان " (وفي الوقت الحاضر ، يجب تعزيز نظام التفتيش ، بمقتضى القرار ١٤٤١ حتى النهاية ولا يمكن استخدام القوة إلا باعتبارها الوسيلة الأخيرة)^(٦٨) ، في حين ركز المندوب الصيني " تانغ جيا كسوان " إيجاد تسوية سلمية (إن رغبة المجتمع الدولي العالمية هي أن يرى تسوية سياسية لمسألة العراق ، ضمن إطار الأمم المتحدة ، و أن يتم تفادي الحرب ، وهذا أمر لا بد أن يوليه مجلس الأمن الأهمية المناسبة ، وما دام هناك آمال في التوصل إلى تسوية سياسية ، ينبغي أن تبذل أقصى الجهود بغية تحقيق هذه التسوية ، والصين مستعدة للانضمام إلى آخرين للعمل في هذا الاتجاه)^(٦٩) .

٦٦ - أراد " كولن باول " في هذه الجلسة إقناع مجلس الأمن بأن العراق خرق القرار ١٤٤١ / ٢٠٠٢ (اعتقد بأن العراق قد ارتكب خرقاً مادياً لالتزاماته ، وأعتقد أن هذه النتيجة لا يمكن بغضها ولا إنكارها ، لقد وضع العراق الآن نفسه في خطر التعرض للعواقب الوخيمة المنصوص عليها في القرار ١٤٤١ / ٢٠٠٢) ، ينظر الوثيقة : S/RES/1472(2003) .

٦٧ - المصدر نفسه .

٦٨ - المصدر نفسه .

٦٩ - المصدر السابق نفسه .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الامن.....

وبعد بدء عملية التدخل في ٢٠ آذار ٢٠٠٣ أي بعد مرور ستة أيام على العدوان طلب مندوبو العراق وماليزيا عقد اجتماع لمجلس الأمن في ٢٦ آذار انتهت الجلسة من دون أن يصدر أي قرار أو توصية أو بيان رئاسي يدين العدوان العسكري على العراق . وبعد يومين عقد المجلس جلسة بطلب من فرنسا والمانيا وأصدر القرار ١٤٧٢ وبالإجماع^(٧٠) ، وأهم ما تضمنه القرار ، هو السماح للأمين العام بمواصلة العمل بالبرنامج الإنساني (النفط مقابل الغذاء) ويظل نافذا ٤٥ يوم من تاريخ هذا القرار ، أي إلى ١٢ أيار ٢٠٠٣^(٧١) . وقد أوضحت وفود الدول الأعضاء بأن تصويتها هو فقط لأغراض إنسانية تخدم الشعب العراقي ولذلك فإن هذا التصويت يجب أن لا يفسر على أنه إعطاء المشروعية للغزو^(٧٢) .

الخاتمة .

ومن كل ما سبق يمكن الخروج بعدد من الاستنتاجات التي يمكن عدّها حقائق كانت بمثابة الأسس التي توضح مسيرة ما حدث ، وهي :

٧٠ - هيئة الأمم المتحدة ، قرار اتخذته المجلس في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٣ ، الوثيقة الرسمية رقم:

(S/RES/1472/2003).

٧١ - هيئة الأمم المتحدة ، قرار اتخذته المجلس في الجلسة المنعقدة رقم (٤٧٣٢) المنعقدة في (٢٨ \ ٣ \ ٢٠٠٣) وصدر بالوثيقة رقم: (S/RES/1472/2003).

٧٢ - لقد أعرب مندوبو الدول الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، على التأكيد إن هذا القرار يجب أن لا يفسر بأنه يمنح المشروعية للتدخل الأمريكي في العراق ، وهذا المقصد تضمنه الكلمات التي القوها في جلسة التصويت على القرار ، المندوب الروسي " لافروف " (ولا يشير اتخاذ هذا القرار بالطبع ، بأي حال من الأحوال إلى أي نوع من إضفاء الشرعية على العمل العسكري الذي يقوم به التحالف انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة) ، المندوب الفرنسي " دي لا سابلير " أشار بحديثه إلى أن العمل الحربي الأمريكي أريك مجلس الأمن الدولي لأنه تصرف لم يحظَ بالتوافق والقبول من كل الأعضاء الدائمين (وبعد بضعة أيام حافلة بالتيوتر وقائمة داخل المجلس ... قد يتناوب شعوب العالم شعور بالإحباط حين تشهد ما كان يجري داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ...) بينما لم يسجل المندوب الصيني " وانغ غوانغيا " أية كلمة في الجلسة . للاطلاع على تصريحات الدول الأعضاء ، ينظر الوثيقة الرسمية : (S/PV.4732) .



- ١- إن مسيرة مجلس الأمن في التعامل مع الحالة العراقية ومنذ اصدار القرار ٦٨٧ / ١٩٩١ (القرار الذي أسهم بشكل كبير في إطالة الأزمة) ، كانت تعبر بصورة واضحة عن أن الولايات المتحدة الامريكية ذاهبة للحرب على وفق استراتيجية مرسومة بعناية .
- ٢- أن كل ما كان يجري هو مجرد البحث عن مسوغات هذا التوجه وإعطائه الصبغة الأهمية ، ليبدو عملاً مشروعاً على المستويين الأمريكي والدولي .
- ٣- اجتهدت الولايات المتحدة الأمريكية في خلق المسوغات لهذه الحرب ، وصورت للعالم إن العراق بأسلحته وعلاقاته بتنظيمات إرهابية يشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين، وإن الحل الوحيد لحماية الأمن القومي الأمريكي والعالمي هو بأسقاط نظامه السياسي عن طريق عمل عسكري . وقد ساعدت السياسة الأمريكية في مخططها ، حالة الضعف التي مرت بها الدول الكبرى بعد التحولات التي طرأت على النظام العالمي ومنذ نهاية تسعينات القرن الماضي، وتفردتها بالهيمنة على نظام دولي لا منافس لها فيه .
- ٤- كان السلوك السياسي لمجلس الأمن لاسيما الدول دائمة العضوية مجارياً في غالب الأحيان للنهج الأمريكي في تعامله مع العراق ، ومعارضاً في احيان أخرى ولكن ليس بمستوى إنشاء قوة دولية لمواجهة السلوك الأمريكي ، وهذا ما كان يفهمه صانع القرار الأمريكي ، وعلى أساسه كانت قراراته الخارجية ، ومنها قرار الحرب على العراق ، والذي هو قرار أقل ما يسجل عليه أنه قرار لم يحظَ بإجماع المجتمع الدولي مثلاً بميثنة الأمم المتحدة ، ومن ثم عد عملاً غير مشروع ، وعملاً عدوانياً .



السلوك التصويتي لأعضاء مجلس الأمن.....
